تجديد الإنسان في واقع ما بعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية : ضرورة لبناء السلام المجتمعي وإرساء متطلبات السلام العالمي

الدكتورة جميلة علاق
أستاذة محاضرة "أ"، كلية العلوم السياسية
جامعة صالح بوبنيدر - قسنطينة 3 (الجزائر)
rafika_80@hotmail.fr

مقدمة:

ينطوي الإنسان من حيث هو إنسان على قدسية ما، وهي مسلمة توصل إليها البشر وكرستها الأديان، فالتصور الإسلامي يقوم على فكرة التكريم الإلهي لبني البشر، الذين قد يرتقون بها، كما قد ينحطون بها أسفل سافلين، إذ الأمر إمكانية أكثر مما هو قدر محتوم، مع ذلك فالإنسان يمتلك الإرادة التي تصنع منه إنسانا أخلاقيا ومعنويا قادرا على الخلق والإبداع.

ومع أن التعايش يقدم نموذجا لاستئناف حياة منتجة وآمنة محورها الإنسان، ونظاما اجتماعيا يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية ضد بعضهم البعض، أن يعيشوا ويعملوا معا دون أن يدمر أحدهم الآخر، وإذا كان منطق التعايش يستلزم أن يعيش الإنسان مع أقرانه من مختلف الجنسيات، الأعراق والأديان منسجمين مع بعضهم البعض، فإنه يسير متساندا مع إيجاد حلول فعالة وإجرائية لمشكلات تنجم عن موجة الاحتقان المجتمعي المعقد، حيث على الرغم من أن كل سياق من العنف الداخلي يعتبر فريدا بطبيعته، إلا أن هناك مسائل تبدو متكررة في جميعها.

فمن أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هو معضلة إعادة البناء في واقع ما بعد الصراعات العنيفة، بما يفترض قفزة تخيلية من قبل أفراد المجتمعات التي عايشت وعانت الانقسامات والتمكين للانتقال من المواجهة إلى التكامل والاندماج.

ففي البداية بدت عملية الانتقال بين الانتقام والتسامح بطيئة ومحبطة، تتحرك بخطى قد تصطدم مع الآمال الضاغطة وحاجات الأطراف المشاركة، وتزداد فرص الاتهامات بسوء النية نحو الطرف الآخر، بما يشكل نذير شؤم على انهيار العملية بأسرها،

حيث تتحرك معظم علاقات النزاع عبر الأشكال الست (النزاع، التعايش، بداية التعاون، التعاون، الاعتماد المتبادل والاندماج)، يسود كل منها قاموس من المفاهيم، القيم والمشاعر التي تهيمن على إحساس الأفراد والجماعات، رغم أن احتمالات توقف العملية عند أية مرحلة تبقى قائمة، أو تراجعها باتجاه مراحل أكثر تنازعا.

مشكلة البحث:

في ظل قبول الآخر تدار عملية التعايش بشكل حذر لتلافي تجدد العداءات، وهي القادرة لأن تصبح شكلا لدولة مستقرة نسبيا، مع احتمالات تحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي أكثر عمقا، ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن الاستثمار في تجديد الإنسان أن ينعكس على بناء الهوية المجتمعية وإقرار السلم العالمي ؟، تحديدا في المجتمعات التعددية غير المتجانسة والتي خرجت لتوها من صراعات.

لسهولة تفكيك الإشكالية المطروحة، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له: يعبر بناء الإنسان وتجديده عن رؤية لبناء الهوية المجتمعية، تمر عبر احتواء عرقيات/اثنيات غير متجانسة (تعددية)، في محاولة لاختبار جودة الاستثمار في الإنسان، ليتحول من ضحية للصراع إلى طاقة إيجابية منتجة يصبح معها قادرا على الفعل الحضاري، تنقل التصور حول الإنسان من حلم رومانسي إلى مطلب واقعي، يحتاج إلى رؤية مشروع وبرنامج لتغيير الواقع.

منهجية البحث:

تتحدد المقاربة المنهجية حسب طبيعة الموضوع، ففي ظل تعدد متغيرات ومؤشرات البحث، فإن الأطر التحليلية ستكون على الأرجح متعددة ومتداخلة من خلال منهجية تكاملية متعددة الأهداف والوظائف، من خلال الاستقصاء الدقيق للمعطيات النظرية والميدانية، ثم تلخيصها وتحليلها، وتجاوز فخ الأحكام الشائعة وعدم الانقياد وراء التصورات دون التمحيص فيها، ومن خلال الاعتماد على مقاربة مزدوجة تمزج بين ما هو نظري وتطبيقي.

من خلال الاستعانة بتقنيات الوصف والاستقراء، التي تقوم على التحليل، التفكيك والتركيب لإيجاد إطار شامل لتحليل العلاقات التي تربط بين مختلف مستويات التحليل، ثم تمحيص متغيرات البحث، من خلال جمعها وتفكيكها وإعادة تركيبها من جديد، مع التركيز على العوامل المؤثرة في المشكلة البحثية وتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج، كما يتجاوز البحث في علاقة التأثير والتأثر خصوصيات البيئة الواحدة، أي السياقات

الوطنية إلى الإقليمية والعالمية، وهي مستويات تحليل تتفاعل بشكل أكثر إيجابية مع المدخل النظامي.

أهداف البحث:

من خلال البحث في معالم وخصوصية الإنسان في ظل الصراعات المسلحة، تحديدا في المجتمعات التعددية تحصيلا لمجموعة من الأهداف مثل:

– فهم وسبر أغوار السلوكية البشرية التي تشكل محركا لكل الأحداث والتفاعلات المجتمعية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وبطابعيها السلمي أو النزاعي.

– نقل التصور حيال الإنسان من جبرية الطبيعة الشريرة المتأصلة، إلى إمكانية بناء السلام والمقاربات الإيجابية حياله.

– يبقى الاستثمار في الإنسان وسيلة وغاية في الآن عينه، يسهم في بناء الهوية المجتمعية وإرساء أسس السلم العالمي، الذي يشكل مطلب الجميع من الفرد نحو المجتمع ومجموع الدول.

أدبيات البحث:

من خصائص البحث العلمي أنه تراكمي متفاعل يعتمد على من سبقوه، ولصعوبة الإحاطة بها جميعا يستدعي الأمر معرفة أهمها على الأقل، والدراسة بين أيدينا لم تعتمد على دراسات سابقة تخص إشكالية البحث ذاتها أو متغيرات البحث إلا في نطاق محدود، في المقابل اعتمدنا على كثير من الأدبيات تخص مختلف جزئيات للبحث هي:

– المرجع المشترك: تخيل التعايش معا: "تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف"، فبحكم الملامسة اليومية للوكالة الأممية لشؤون اللاجئين وأعضائها للصراعات وفي محاولة للإجابة عن السؤال الصعب: ما الذي يمكن أو يجب أن نواجهه حيال الماضي؟ وجدنا الإجابة تدور في فلك جدلية العنف والتسامح، والمقدرة على مواجهة التاريخ بعد الانتهاكات والعنف الجماعي.

– كينيث.ن. والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، ترجمة: عمر سليم التل (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط1، 2013)، قدم فيه صاحبه رؤية تمحيصية للسلوكية الإنسانية نفهم على أساسها دوافع توجهها نحو الحرب والصراعات.

– المقاربات الإيجابية لبناء السلام، تحرير سنثيا سامبسون وآخرون، ترجمة: فؤاد سروجي (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، يقدم المؤلف رؤية خلاقة لتجاوز ثقل

الصراعات المسلحة بعيدا عن طرق التسوية القانونية أو التقليدية، نحو مقاربات تساهم في بناء السلام وتجفيف دورة الصراع.

وتعكس الجدوى البحثية للموضوع دراسة مشكلة غير مكررة وليست منقولة –على الأقل في حدود إطلاعنا– في ربط بحثي متعدد، يتمحور حول جدوى الاستثمار في الإنسان ونقل التصور حوله من محرك للشرور في العالم إلى مبدع وخلاق لفرص السلام المجتمعي والعالمي.

أولا - بناء السلام: مقاربة معرفية:

من أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هو معضلة إعادة البناء في واقع ما بعد الصراعات العنيفة حيث بات العالم من كوسوفو، إلى رواندا والبوسنة يقدم ثروة هائلة من التجارب، الخبرات والحلول العملية بما يفترض قفزة تخيلية من المجتمعات التي عايشت وعانت الانقسامات والتمكين للانتقال من المواجهة إلى التكامل والاندماج.

فهو شكل من بناء وإعادة هندسة المجتمعات لتصبح لافظة للنزاع ونتائجه المدمرة على البيئة والإنسان بما يتقاطع ومفهوم بناء السلام، الذي يعكس في أدبيات السلم والنزاع نقل التفكير من حل نزاع معين، إلى العمل على الكيفية التي يمكن من خلالها تلافيه مستقبلا على ضوء إصلاح جذوره.

1- مفهوم بناء السلام:

بدأت الملامح المبكرة للمفهوم مع مبادئ ويلسون الأربعة عشر، التي نظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلم بعد الحرب العالمية الأولى، وإقامة مؤسسة دولية راعية له، هي عصبة الأمم.

لكن المفهوم استخدم للمرة الأولى من قبل يوهان غالتونغ (*Johan Galtung*) في مقال له عام 1975، تحدث فيه عن ثلاث مقاربات للسلام: صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام[1]، فبعد أن كان السلام ينحصر في غياب العنف، أرسى غالتونغ المعطى من خلال التأسيس لأرضية التمييز بين السلم السلبي، الذي يعني غياب العنف المباشر، إلى السلم الإيجابي وغياب العنف البنيوي، الهيكلي أو غير المباشر[2].

[1] – منصر، جمال. "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر (جوان 2015م)، ص 38.

[2] – هارالد، موللر. نظريات السلام، بيبلوس لبنان: المركز الدولي لعلوم الإنسان، 2003م، ص ص 07-08.

فإن كانت المجتمعات في المرحلة المعاصرة قلت فيها بمستوى ما الحروب وأشكال المواجهة التقليدية المباشرة لا يزال كثير منها يعج بأشكال العنف الطائفي، الفقر، غياب العدالة الاجتماعية والفساد الحكومي.

وقد راج المفهوم مؤسساتيا بعد تبنيه في تقرير الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة بطرس بطرس غالي مطلع تسعينات القرن الماضي (1992)، تحت عنوان "خطة السلام" (*Agenda for peace*)، معرجا فيها على أربعة أهداف رئيسية هي: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام وبناء السلام في المجتمعات التي خرجت لتوها من صراعات[1]، وعلى اختلاف المفاهيم، إذ لكل منها مرامي معينة، لكن ذلك لا ينفي تقاطعها في التعبير عن حساسية الربط بين وضع حد للنزاع، إدارة العلاقة بين أطرافه والأهم من ذلك كله واقع ما بعد النزاع، بما يعني تقديم حلولا مستديمة تضمن توقف دورته ورأب الصدع الذي يمكن أن يخلفه، إن بأبعاده المادية وحتى النفسية والمجتمعية، وهذه عملية شاقة ومعقدة وبحاجة لتضافر كافة الجهود.

وفي جانفي 1995 أصدر ذات الأمين الأممي "ملحق خطة للسلام"، وذلك تقييما للخطة الأولى عقب الفشل الذريع الذي منيت به عمليات حفظ السلام الأممية في الصومال ويوغوسلافيا سابقا، حيث وجدت القوات الأممية في الكثير من الحالات نفسها متورطة في الصراع وتتحول إلى أحد أطرافه، ما أفقد مهمتها الجوهر الذي تأسست من أجله، لذا كانت الدعوة ملحة للتركيز على مزيد من المعونات السياسية العسكرية والمالية لعمليات حفظ السلام.

وقد عني ببناء السلام عقب الصراعات، تحضير الدعائم التي تقوي السلام من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، إذ يمنح المفهوم فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية، سياسية وقضائية جديدة تكون بمثابة القوة الدافعة نحو التطور، ومثلما

[1] – تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. خطة للسلام والدبلوماسية الوقائية، صنع السلام وحفظ السلام، الوثيقة رقم: *A/47/277-S/24111*، على الرابط التالي: (2015/02/02)
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=A/47/277

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء. نشاط هيئة الأمم المتحدة في حفظ السلام، على الرابط التالي: (2015/02/02).
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/UN/sec11.doc_cvt.htm

ترمي الدبلوماسية الوقائية إلى الحيلولة دون نشوب صراع معين فإن عملية بناء السلام تبدأ في أثناء سياق هذا الصراع لتفادي تكراره[1].

وقد أشار من جديد بطرس غالي في تقريره عام 1998 عن "أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا"، إلى القول: "ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، هو الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلم ومنع عودة المجابهة المسلحة"[2].

وعليه يعبر بناء السلام عن مرحلة من إصلاح الصراع أو تحويله (*conflict transformation*) تعبيرا عن إعادة هندسة العلاقة بين الأفراد وتشييد البنية والهياكل الأساسية، التي تساعد الأطراف المتنازعة على العبور من مرحلة النزاع إلى إرساء قواعد السلم الإيجابي.

2- المفاهيم ذات الصلة ببناء السلام:

يتقاطع مفهوم بناء السلام مع كثير من المصطلحات التي قد يتقاسم معها الاهتمامات والجهود البحثية لبناء واقع المجتمعات التي خرجت لتوها من صراعات، بهدف تجفيف منابعه ومعالجة أسبابه الجذرية، ومن ثم ضمان إمكانية عدم العودة إليه، منها:

أ- الدبلوماسية الوقائية:

وتشتمل على وضع إجراءات احترازية لمنع نشوب النزاعات في مناطق مهددة بعينها، وتتضمن هذه الإجراءات، بناء جسور الثقة بين الأطراف المعنية، تقصي الحقائق وإنشاء جهاز للإنذار المبكر[3]، هذا الأخير يعتبر منظومة للتحذير المسبق من احتمالية حدوث الصراعات، تمهيدا لاتخاذ القرارات وتبني التدابير لمواجهة حدوثها، فهو عملية تشمل جمعا وتحليلا أو تقييما للمعلومات، وكذا بنية مؤسسية للتنبؤ وتبادل المعلومات، بهدف تطوير خيارات استجابة محتملة تكون مبرمجة زمنيا([4])، يقوم الربط بين المؤشرات السياسية والمعلومات التي توفرها نظم الإنذار المبكر للوقوف على احتمال وجود خطر

---

[1] – مارتن، غريفيش، تيري، أوكلاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008م، ص 105.

[2] – منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، مرجع سابق، ص 38.

[3] – موسوعة مقاتل من الصحراء، نشاط هيئة الأمم المتحدة في حفظ السلام، تاريخ التصفح 2018/04/11، على الرابط التالي: *www.moqatel.com/openshare/behoth/Monzmat3/UN/sec11doc_cvt.htm*

[4] – الخزندار، سامي إبراهيم. "نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات: التطور والمفاهيم والمؤشرات"، مجلة المفكر، العدد 07، (م2011)، ص 59.

يهدد السلم والأمن، وبالتالي تحديد ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للتخفيف من أو منع هذا الخطر[1].

تشترك الدبلوماسية الوقائية مع بناء السلام في أن كليهما ليس له الطبيعة القمعية، وتتقاسم الدبلوماسية الوقائية مع بناء السلام دور تقنيتان تعملان في المراحل السابقة لمرحلة بناء السلام.

ب- صنع السلام:

يعكس صنع السلام التوفيق بين الدبلوماسية والمباحثات لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ومع أنه يقوم على التوفيق بين الأطراف المتنازعة سلميا، إلا أن آفاق تطبيقه أوسع، منها: تقنين التسلح ومراقبته.

ج- حفظ السلام:

رغم الطبيعة غير القمعية لعملية حفظ السلام، غير أنها غالبا ما تتطلب استخدام القوة العسكرية لحفظ النظام وإقرار السلام، وفرضهما في المناطق التي تشهد نزاعات.

ويؤكد الأمين الأممي الأسبق داغ همرشولد أن ميثاق الأمم المتحدة ينقصه فصل بين السادس والسابع سماه الفصل السادس والنصف، يتضمن عمليات حفظ السلام، التي تقع ما بين الوسائط السلمية المشار إليها في الفصل السادس وبين الإجراءات الأكثر حيوية كالحصار والتدخل العسكري الوارد في الفصل السابع منه[2].

ومع تطور مهام حفظ السلام خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد أسندت له بعض مهام بناء السلام، كنزع سلاح الأطراف المتنازعة وإعادة إدماجهم في المجتمعات، إرساء مؤسسات الدولة والمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، من ذلك ما حدث في إطار عمليات حفظ السلام في سيراليون/ليبيريا، بورندي والكونغو الديمقراطية في الفترة (2004-2006).

د- فرض السلام:

عكس عمليات حفظ وصنع السلام، هي من العمليات العسكرية البحتة (عملية كوريا الأممية 1950)، نظرا لفشل الوسائل السلمية في إيجاد حلول، ويمثل فرض السلام

[1] – الخزندار، سامي إبراهيم. "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، (خريف 2011م)، ص 3.

[2] – بلحاج، العربي. "صيانة السلم والأمن الدوليين في اطار الأمم المتحدة"، مجلة دراسات قانونية، العدد الرابع،(2009م)، ص 77.

مجموعة التدابير التي يمتلك مجلس الأمن فرضها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويبدو مما سبق أن جميع المفاهيم تتقاطع فيما بينها لبناء واقع جديد يبنى على سلام وأمن، ويعكس في نهاية المطاف مفهوم بناء السلام مجموع الإجراءات والتدابير التي تنفذ في واقع ما بعد الصراعات، تتقاسم الأدوار فيها الفواعل الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذا الفواعل الوطنية لمعالجة أسباب النزاع، إعادة بناء وإصلاح العلاقة المجتمعية بين الأطراف المعنية، لخلق بيئة جديدة تمتص المتناقضات وتقدم الضمانات على عدم العودة إلى الصراع.

3- نظريات بناء السلام:

يوجد العديد من الاتجاهات النظرية التي أعطت أبحاث السلام زخما كبيرا وساهمت في تطوره كحقل معرفي نسوق أهمها على النحو التالي:

أ- نظرية السلام الديمقراطي:

رغم وجود الكثير من العقبات في وجه نظام الأمن الجماعي في ظل الحرب الباردة وتفاعلاتها، إلا أن النقاش النظري حول التصور الكانطي لم ينته، بل ساهم في بلورة اتجاهات جديدة لليبرالية تصاعدت حدتها مع نظرية: "السلام الديمقراطي" (*La pax democratica*) التي كانت من أهم ما جادت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة والتي مهما تعددت التصورات بشأن تفسيرها، تبقى تستند إلى الدعوى القائلة بأن:

- الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، رغم أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى.

- انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، حيث تؤدي قيمها دور "المسكن" للتخفيف من حدة النزاعات والحروب.

وقد قدم لنا بعض الباحثين أمثال مكاييل دويل (*Michael Doyle*)، جيمس لي ري، وبروس رست (*Bruce Rasset*)عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه تعزز فكرة أن الدول الديمقراطية على عكس الشمولية وحتى التسلطية تعتنق ضوابط التوفيق فيما بينها على خلفية اعتناقها نفس المبادئ التي تمنعها من استعمال القوة[1].

[1] - والت، ستيف. ترجمة عادل زقاغ، زيدان زياني، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، تاريخ التصفح(2014/02/10)، على الرابط التالي: *http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html*

كما أطلق دويل النقاش بقوة منتصف ثمانينات القرن الماضي، برز منه اتجاهان واضحان:

الأول: أحادي الجانب يبين كيف أن الديمقراطيات، هي في صميم تكوينها أكثر استعدادا لصنع السلام من النظم الأخرى.

أما الثاني، هو ثنائي الجانب، يعتبر الاستعداد للسلام ملزما فقط في العلاقات مع الديمقراطيات.

والاتجاهان يبرزان اقتناعا قويا بأن المؤسسات الديمقراطية، كالانتخابات، حرية الرأي، الشفافية، النقاش العام، هي التي تؤثر على إرادة المواطن في القرارات السياسية[1]، وقد ساهمت حجة السلام الديمقراطي في تبرير مساعي الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي على الصعيد العالمي.

ومع أن فرضية السلام الديمقراطي تبدو أكثر تأسيسا، نظريا على الأقل مقارنة بغيرها من الفرضيات المستقاة من المنظور الليبرالي البنيوي وحتى المؤسساتي، فمما لاشك فيه أن القيم الديمقراطية ليس لها التأثير الوحيد في عدول الدول عن سلوكها العدواني الذي يجنبها الحرب، حيث القوة والتأثيرات الإستراتيجية من صميم اهتماماتها بما فيها الديمقراطية منها، وللاستدلال على هذا الطرح نورد المؤشرات التالية:

أولا: أشار كل من سنايدر وإدوارد مانسفيلد إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب إبان المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، مما يعني أن المساعي الحالية لتصديرها قد تجعل الأمور أكثر سوءا مما هي عليه[2].

ثانيا: الحديث عن الشروط الضرورية للسلام الديمقراطي من قبيل الرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة تمثيل غير متحيز لمصالح خاصة وتحل بروح المسؤولية في تنفيذ السياسات العامة، يوحي بأنها لا تتأتى حتى بين الديمقراطيات الليبرالية، ما يؤدي إلى زعزعة الأمن واندلاع الحروب بشكل حتمي[3].

---

[1] – موللر، نظريات السلام، مرجع سابق، ص 35.

[2] – والت، ستيف. مرجع سابق.

[3] – مورافيسك، أندري. ترجمة: عادل زقاغ، الاتحادية والسلام من منظور ليبرالي /بنيوي، على الرابط التالي: *http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html*

ثالثا: إذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل على غياب الحروب بين الدول الديمقراطية، فإن جوان قوا يجد مبررات ذلك في انسجام التحالف الغربي بهدف احتواء المد الشيوعي أكثر من تقاسم المبادئ الديمقراطية.

فضلا عن ذلك يعتبر كريستوفر لين أن تمسك الديمقراطيات بالسلام في الوقت الذي كانت فيه احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية، فالجاذبية الفكرية التي حظيت بها أطروحة السلام الديمقراطي لا تنفي تأثير مختلف اتجاهات المنظور الليبرالي البنيوي، التي إن كانت تركز على العلاقة التفاعلية بين قيم الدولة والمجتمع وأثرها على السياسة العالمية، فإنها تتأسس على ثلاث فرضيات محاولة بذلك تقديم أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي تبنتها الواقعية بمختلف تصوراتها، من خلال التركيز على متغير النسق الداخلي للنظام السياسي وقدراته التمثيلية، حيث تصبح معاييره ومؤسساته صمام أمان إزاء المعضلة الأمنية من خلال تعزيز أطر التعاون والانسجام ومعهما الأمن والسلم العالميان.

ب- نظرية السلام السلبي والسلام الإيجابي:

من جهة أخرى مثلت هذه النظرية ليوهان غالتونغ إحدى المساهمات القيمة في مجال بناء السلام، فمن خلال بحثه في ظاهرتي السلام والعنف توصل إلى نوعين من السلام، في حالة الجمع بينهما يمكن تحقيق السلام المستقر، بينما غيابهما لن يزيد العنف إلا تجذرا في المجتمعات[1]:

- السلام السلبي: يشير إلى غياب العنف الشخصي أو العنف المباشر بمعنى الحرب.
- السلام الإيجابي: ويعني غياب العنف البنيوي أو الثقافي.

حتى زمن الحرب الباردة واستمرار هيمنة المقاربات التقليدية، كان العنف المباشر ومفهوم الحرب التقليدية المفسر الأساسي للصراعات الدولية، لذلك تمحورت مقاربات بناء السلام حول تلافي هذا الشكل من العنف، من خلال الوساطة وغيرها من الأدوات القانونية لحل المشكلات، وهو ما اصطلح عليه بالسلام السلبي.

لكن مع التحولات التي فرضها واقع ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتصدع المعسكر الشيوعي، مع تفجر متغير القومية، ودخول الصراع عهد الصراعات المتحولة، وفقدان القوة العسكرية جاذبيتها في إدارة هذه المشكلات ذات الطبيعة الشبكية المعقدة،

[1] - زقاغ، عادل، خلالفة، هاجر. "عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، (جوان 2014م)، ص 270.

جاء السلام الإيجابي ليقدم موازنة بين حل الصراع ووقف العنف المباشر والبنيوي غير المباشر، حيث القضاء على القمع الاجتماعي ومعالجة الفقر ضروري لبناء سلم اجتماعي، ويقدم من خلال هذا التصور السلم الإيجابي مرادفا لبناء السلام وإرساء أسس السلام المستدام، التي تكون فيها التنمية مهمة بقدر ما تؤثر على نوعية حياة الأفراد.

ج- نظرية الاحتياجات الإنسانية:

يقوم التصور العام لهذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتزداد تفاقما عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها لقلة الإمكانيات أو عدم توفرها، أو هناك من يعيق إشباعها، تجسيدا لغياب متزن لمفهوم العدالة الاجتماعية، من أهم دعاة هذا التصور جون بورتن (*John Burton*) ويوهان غالتونغ، حيث يفرق مؤيدو هذا التوجه بين الاحتياجات والمتطلبات، ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية[1]، بما يعكس نظرة موسعة لمفهوم الحاجات الأساسية، من الجوانب الفردية والجماعية، السياسية الاقتصادية، الغذائية، البيئية والصحية، وهي النظرة التي تبنتها الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ويرتبط مفهوم الحاجات الأساسية بالإنسان، من خلال ثلاث مداخل أساسية:

الأول: مرتبط بأمنه كشخص، حيث غالبا ما يبدو جليا عجز الدولة عن تحصيل حقوقه الأساسية بتأمين موارده الغذائية، توفير الرعاية الصحية وحريته الفردية.

الثاني: يتعلق بأمنه كمواطن، حيث تتحول الدولة وأجهزتها البيروقراطية إلى تهديد حقيقي لأمن الفرد وسلامته.

أما الثالث: فيتضمن أمن الفرد ليس باعتباره شخصا ولا مواطنا، إنما كإنسان[2]، حيث بات يقاس ذكاء الدول بمدى قدرتها على ضمان وتأمين حاجاته الأساسية، بما يكفل حقه في حماية اجتماعية، في وسط خال من الحروب والنزاعات، بيئة نظيفة،...إلخ.

[1] – الصمادي، زياد. حل النزاعات: نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009/2010، ص 13.

[2] –*Viau, Hélène.* ***La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique: quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale****, p 70 , sur le site internet: (10/12/2009) www.ieim.uqam.ca/img/pdf/viaufinal_mem1.pdf.*

وبالتالي يحاجج أصحاب هذا التصور على ضرورة توفر مجموعة من الفرص للأفراد للمضي قدما، بشكل لا يقصي أي من الفصائل أو يؤدي إلى حرمانها، بما يعزز ضمانات استقرار المرحلة.

ثانيا - تجديد الإنسان وبناء المجتمع: حاجة تبادلية:

جعلت الحداثة الغربية من الإنسان مركز الكون، بنوع من تحديث الحياة وتجديد الفكر بما يحقق التقدم للأفراد والجماعات، في اطار المحافظة على الأصل وليس القطيعة معه والانفتاح على العصر للاستفادة من تجلياته الإيجابية.

وإذا كانت حركات التجديد في حقول الفكر الإسلامي قد تبلورت في رصيد ضخم استجابة للتحولات الجوهرية التي باتت البيئتين العربية والإسلامية مسرحا لها، وقد كان محمد إقبال أهم من أثار إشكالية التجديد الديني بصيغة إعادة البناء في مرحلة النهضة الإسلامية المعاصرة[1]، من منطلق أن أية محاولة للتجديد في اطار الإسلام لا يقبل أن تستهدف الإخلال بمبادئه وثوابته.

وتتباين الوصفات العلاجية التي تستهدف الإنسان والمجتمع معا، لكنها تشترك جميعا بالفكرة التي مؤداها أنه لتحقيق عالم أوطد سلاما، ينبغي تغيير البشر من حيث نظرتهم الأخلاقية العقلية، وباتجاه سلوكهم النفسي الاجتماعي[2]، وسنحاول في الآتي رصد واقع الإنسان في ظل الصراع المجتمعي الحاد، ثم الاتجاه لحمل زمام الأمور ليتحول من ضحية إلى صانع ومبادر لإنتاج المقاربات الإيجابية للسلم والاستقرار المجتمعيين.

1- واقع الإنسان في ظل الصراع المجتمعي:

استأثر رد مصدر النزاع إلى الطبيعة البشرية على اهتمام الباحثين منذ زمن الفلسفة الكلاسيكية، التي اعتبر أهم روادها أن الإنسان محكوم بعاملين اثنين هما: العاطفة (*Reason*) والعقل (*Emotion*)، أما الأولى فيكون فيها مدفوعا غير مخير، بينما تبنى الثانية على حسابات قد تكون مصيبة أو خاطئة، لكن هي محصلة لسلوكية عقلانية.

---

[1] - التويجري، عبد العزيز. في ما خص تجديد الفكر وتحديث الحياة، (الثلاثاء 12 تشرين الثاني 2013م)، تاريخ التصفح (2018/03/1)، على الرابط التالي:
www.alhayat.com/m/opinion/87395/sthash.mE470LA2

[2] - والتز، كينيث.ن. الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، ترجمة: عمر سليم التل، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط 1، 2013 م، ص 56.

وقد كان لهذا المصدر إقبالا خاصا عند المدرسة السلوكية التي تنطلق من مسلمة أساسية، وهي أن سلوكية أية وحدة سياسية أو غير سياسية هي بالنتيجة سلوكية الأفراد الذين هم صناع القرار في تلك الوحدة، وبالتالي فإن دراسة تصور سياسة وحدة معينة يفترض دراسة عوامل التأثير في الأشخاص صناع القرار بشكل أساسي[1].

ووفقا لبعض التصورات في أدبيات العلاقات الدولية، فإن أسباب الحرب الهامة يجد مبرره في طبيعة الإنسان وسلوكه، فالحروب تنشأ من الأنانية، ومن الدوافع العدوانية الموجهة توجيها سيئا، لذلك التفكير في استئصال الحرب ينبغي أن يتحقق من خلال الارتقاء بالإنسان والنهوض به وبعث الاستنارة فيه[2]، وقد كان هذا التقييم مهيمنا في كتابات كثير من دارسي العلاقات الإنسانية من كونفوشيوس (*Confucius*) إلى دعاة السلام في عصرنا الحالي.

فسبينوزا مثلا فسر العنف بإرجاعه إلى ما يعتبره النواقص في الشخصية البشرية، حيث تتغلب الأهواء على العقل وتغطي على المصالح الحقيقية للأفراد والدول، بينما اعتبر الفيلسوف الألماني رينولد نيبور أنه لا سبيل لاستئصال الشرور من العالم، نتيجة تجذرها في الطبيعة البشرية الأنانية[3]، ما يعني استحالة السيطرة على الحروب بالوسائط العقلانية، وهو ما أكد عليه فريدريك نيتشه من أن الإنسان هو السلطة العليا في إدارة شؤونه، حيث تطبع القوة دوما حياته والأقوى هو الذي يسيطر، لا يعلو فوقه أي قانون أو عرف[4]، ما يعني أن الوجود الإنساني هو صراع دائم ومتواصل.

ذات التصور يزكيه العالم ألبرت أنشتين في اعتباره الحرب متأصلة في روح الإنسان وفي رغبته الغريزية للكره والتدمير.

وتتأسس على النقيض من التصورات السابقة ما يمكن تسميته بالطرح التفاؤلي، ومن أبرز مريديه توما الإكويني الذي يرى أن الإنسان يمكن أن يصبح أكثر عقلانية عبر إعطائه تربية وثقافة أفضل، وتحسين الظروف الاجتماعية المحيطة به[5]، ما يؤكد أن الوجود الإنساني تزاد قيمته ومنفعته إذا تمت إعادة بناء المجتمع بشكل أفضل، ما يتوافق مع طرح أن الشر الكامن في الإنسان يجد مبرره في ظروف الإحباط وغياب الأفق التي

[1] – حتي، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م، ص 304.

[2] – والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، مرجع سابق، ص 52.

[3] – ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 307.

[4] – المرجع نفسه، ص 307.

[5] – المرجع نفسه، ص 308.

يحياها، تدفعه للتمرد على واقعه وتبني توجهات متطرفة، حال ما تشهده كثير من المناطق المحتضرة من اليمن إلى الصومال وبعض مناطق العمق الإفريقي.

والعلاقة التبادلية بين الإنسان والنزاع تفرز مشكلتان تتصفان بالثبات والانتشار هما:

- مشكلة الزمن المطلوب لإحداث التغيير، بمعنى كم يلزم من الوقت كي نعيد صياغة وتشكيل الناس والمجتمعات صياغة توجهها للسلام، الذي تفترض عمليات بنائه التغيير بالناس، الأنظمة والعلاقات القائمة أمرا ممكنا وضروريا.
- مشكلة توقيت التغيير، فأرضية النزاع تستمر عندما يفترض الأعضاء في مختلف الجماعات سوء النية في أعمال الجماعة الأخرى.

وتبقى هناك ضرورة أساسية لتغيير منظورات الأفراد حيال بعضهم البعض، وبالتالي أنماط اتصالاتهم من حل القضية، فالاتصال يعبر عن قناة رئيسية يمكن من خلالها اكتشاف المشاعر والمنظورات السلبية، ومن ثم إصلاحها أو تعديلها بين الأطراف المعنية[1]، عبر تكوين بيئة من الأمان والثقة والرغبة في تجاوز النزاع أو العودة إليه، من خلال الإصغاء النشط دون إصدار الأحكام، ما يمكن الإنسان من وصف معاناته وآلامه ما ينعكس بدوره على تغيير المواقف نفسها، وبالتالي يشكل العلاج جزء من الألم نفسه.

كما أن تعزيز دور المهمشين والمحرومين ومنح الصوت للذين لا صوت لهم، يمكن أن يطلق طاقة هائلة للتغيير والتحول من جانب الأفراد وحتى المجتمعات تساهم في استدامة السلام[2]، ففي الوقت الذي يفقد فيه الإنسان الذي يعيش وسط نزاع مستمر أي أمل في مستقبل إيجابي، يجري تحفيز الناس ومساعدتهم على تحصيل القوة والشجاعة والثقة من أجل التغيير.

2- تمكين التعايش والمصالحة في واقع ما بعد الصراع:

من أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات هو معضلة إعادة البناء في واقع ما بعد الصراعات العنيفة حيث بات العالم من كوسوفو، إلى روندا والبوسنة يقدم ثروة هائلة من التجارب، الخبرات والحلول العملية بما يفترض قفزة تخيلية من قبل أفراد المجتمعات

---

[1] - أبو النمر، محمد. "نحو نظرية وممارسة المقاربات الإيجابية لبناء السلام"، في: المقاربات الإيجابية لبناء السلام، تحرير: سنثيا سامبسون وآخرون، ترجمة: فؤاد سروجي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007م، ص 40.

[2] - المرجع نفسه، ص 42.

التي عايشت وعانت الانقسامات والتمكين للانتقال من المواجهة إلى التكامل والاندماج، ضمن سياق إعادة بناء مجتمعاتها المدمرة ماديا ونفسيا.

في البداية تعتبر عملية الانتقال بين الانتقام والتسامح بطيئة ومحبطة، تتحرك بخطى قد تصطدم مع الآمال الضاغطة وحاجات الأطراف المشاركة، وتزداد فرص الاتهامات بسوء النية نحو الطرف الآخر، بما يشكل نذير شؤم على انهيار العملية بأسرها.

وفي الحقيقة أن الدراسات التي أجريت حول تقدير الوقت الكافي للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب تشير إلى أنه تحتاج عادة إلى عقدين من العمل المستدام على الأقل[1]، بينما يظل خطر الارتداد قائما وفي أوقات مختلفة، حيث الخطوة أو الخطوتان إلى الأمام قد تعقبهما خطوة أو أكثر إلى الوراء، وعلى ضبابية هذا الموضوع، أو عدم وضوحه بالشكل الكافي، فإن بعض الباحثين قدموا عروضا عن تسلسل الخطوات التي تميز الدرب الطويل من الحد الأقصى للنزاع المفتوح إلى الحد الآخر للاندماج المتكامل، عبر استكشاف الصفات البارزة التي تميز كل تلك المراحل.

ولعل تسلسل عناصر هذا النموذج التطوري، يقدم اطارا لرسم عمليات التدخل والتقييم، في الوقت الذي يظهر فيه احتمال قوي بتجاوز بعض هذه الخطوات في تخطيط وتنفيذ عمليات المصالحة والسلام، بما يقلل من احتمالات نجاحها، وهو ما يحاول الجدول التالي رصده:

الجدول رقم 01: الطريق نحو المصالحة

المرحلة	المقولة	المشاعر
النزاع	العداء هو الخيار الوحيد	عداء، ازدراء، زهو
التعايش	نحن مستعدون للقيام بأعمال عدائية عند الحاجة	حق، غضب، ريبة
بداية التعاون	لقد وضعنا خيار العداء وراء ظهورنا	تضارب وازدواجية
التعاون	الأعمال العدائية تشكل ضررا رئيسيا	تراحم حذر
الاعتماد المتبادل	نحن بحاجة لبعضنا البعض	تقبل الماضي، ثقة حذرة
الاندماج	نحن شعب واحد	تضامن، ثقة ودودة

المصدر: أي سلوزكي، كارلوس. الطريق نحو المصالحة، في: أنطونيا تشايز ومارثا ميناو. تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف، ترجمة فؤاد السروجي، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006م، ص 51.

من خلال تحليل معطيات الجدول، يبدو أنها تقدم مقاربة لسلسة تطورية، توقع كارلوس أي سلوزكي أن معظم علاقات النزاع تتحرك عبر الأشكال الست (النزاع، التعايش،

[1] – أي سلوزكي، الطريق نحو المصالحة، مرجع سابق، ص 49.

بداية التعاون، التعاون، الاعتماد المتبادل والاندماج)، يسود كل منها قاموسا من المفاهيم، وبالتالي القيم والمشاعر التي تهيمن على إحساس الأفراد والجماعات، رغم أن احتمالات توقف العملية عند أية مرحلة تبقى قائمة، أو تراجعها باتجاه مراحل أكثر تنازعا، في حين أنه لا يتم تخطي المراحل، لأن كل مرحلة تتبع الأخرى وترتبط بها أشد الارتباط، كما يمثل كل منها تجارب إذا جمعت تشكل البذرة لنمو المرحلة التي تليها، رغم أن الانتقال من مرحلة لأخرى غاية في الصعوبة والتعقيد[1].

ومع أن التعايش يقدم نموذجا لاستئناف حياة منتجة وآمنة، ونظاما اجتماعيا يمكن للأفراد الذين انخرطوا في أعمال عدائية ضد بعضهم البعض أن يعيشوا ويعملوا معا دون أن يدمر أحدهم الآخر، فهو العملية التي تدار بشكل حذر لتلافي تجدد العداءات، وهو القادر لأن يصبح شكلا لدولة مستقرة نسبيا، مع احتمالات تحقيق اندماج اجتماعي واقتصادي أكثر عمقا[2].

وإذا كان منطق التعايش يستلزم أن يعيش الناس من مختلف الجنسيات، الأعراق والأديان منسجمين مع بعضهم البعض، فإنه يسير متساندا مع إيجاد حلول فعالة وإجرائية لمشكلات تنجم عن موجة الاحتقان المجتمعي المعقد، حيث على الرغم من أن كل سياق من العنف الداخلي يعتبر فريدا بطبيعته، إلا أن هناك مسائل تبدو متكررة في جميعها، بهدف التخلص من الأحقاد والتوترات من قبيل:

- السعي في برامج إعادة اللاجئين إلى مجتمعاتهم المدمرة، بما يساهم في إعادة خياطة نسيج المجتمع، حيث شهدت نهاية عام 2014 عودة عشرات الآلاف من اللاجئين النيجيريين والماليين إلى أوطانهم من دول الجوار، في استكمال أولى خطوات البناء الوطني.
- ترافق العنف مع تدمير الاقتصاد والبنية التحتية، لذلك تشمل عملية إعادة الإعمار وجود شبكة للصرف الصحي، شبكة للمياه والكهرباء، الطرق والمواصلات،...إلخ، بما يعطي معنى لإعادة بناء الحياة في المناطق المتضررة، وإذا كانت البنية التحتية المدمرة تعكس رمزيا آثار الجروح في المجتمع، وتذكر الناس دوما بما خبروه ماضيا، فإن مسألة إعادة الإعمار خطوة أولية نحو استعادة الحس العام بوجود النظام.

---

[1] – أي سلوزكي، الطريق نحو المصالحة، مرجع سابق، ص 55.

[2] – سبينجيمان، سفن م. ثمن الحرية الخفي: تأطير عراقيل التعايش الاقتصادي، في: أنطونيا تشايز ومارثا ميناو، مرجع سابق، ص 181.

- غالبا ما تعامل قضايا المصالحة ومعاقبة مجرمي الحرب كقضايا منفصلة عن إعادة بناء البنية التحتية وضمان الأمن وحكم القانون[1]، حيث عادة ما يتم تأجيل المصالحة والمحاسبة حتى يتم اتخاذ الخطوات الأولية لإعادة البناء.
- رغم أن الأمن الاقتصادي لا يضمن تعايشا سلميا، لكن بإمكانه التخفيف من وطأة التوتر وتثبيط عزيمة الانخراط في نزاع مسلح، وتبدو هنا مشاريع "توليد الدخل" المكفولة من الوكالات الأممية المتخصصة من الأعمال الريادية في هذا المجال.
- حاجة السكان للشعور بالأمان من خلال إتاحة الفرصة لإعادة بناء الثقة بين من كانوا يعرفون أنفسهم بانتماءاتهم العرقية أو الدينية المختلفة، وهذا لن يتحقق إلا بإعادة النظام والقانون، فاستعادة الحكم المبني على احترام الحقوق والحريات، يشكل التزاما دوليا يترافق مع الجهود المبذولة لنزع السلاح وتحييد جماعات الرفض وتسييسها.
- يمثل الانعاش الاقتصادي العامل الأساسي في التعايش المستقر، حيث يخفف العمل المربح من نزعة إلقاء المسؤولية وتبادل الاتهامات، كما يشجع التعاون في المشاريع على عمل الجماعات المتناحرة معا لتحقيق أهداف مشتركة ومنفعة متبادلة، فالعلاقة المتبادلة بين النزاع والفقر المدقع تؤكد أهمية التنمية الاقتصادية في ذلك، حيث هناك خمس عشرة دولة من بين العشرين الأفقر في العالم عانت نشوب نزاعات خلال العقود الأخيرة، فالعبرة أن كل دولة ذات دخل منخفض كانت قد مرت في صراع رئيسي، أو أنها تقع في جوار دولة أو أكثر من الدول التي تعاني نشوب نزاع[2]، حال الفسيفساء الساحلية والإفريقية بشكل عام.

ومع أن التعايش لا يسير متلازما مع المصالحة بكل معانيها، فهو يقبل بمستوى التفاهم مع الواقع، أو إدراك العالم كما هو معارضته، فرغم أن التسامح أكثر برودة من المصالحة التي تخاطب الوجدان والأحاسيس، من خلال التسامح ومن ثم النسيان، فعقلانية التعايش تعكس مشكلة تحرك جماعي، فالقيادة السياسية والصفقات المؤسسية ضرورية لإيجاد الظروف التي يمكن للأفراد خلالها عقلانية التعايش[3].

[1] – تشايز، أنطونيا وميناو، مارثا. مقدمة، مرجع سابق، ص 17.

[2] – أفضالي، أنيله، كوليتون، لورا. بناء التعايش: مسح لمشاريع التعايش في مناطق النزاعات العرقية، في: أنطونيا تشايز ومارثا ميناو، مرجع سابق، ص ص 38-40.

[3] – إغناتيف، مايكل. كلمة أخيرة: تأملات في التعايش، المرجع السابق، ص ص 419-420.

بمعنى أن التعايش لا يمكن أن يسير في غياب ظرفين هما: صفقة سياسية بين الأعداء، وصفقة أمنية لضمان سلامة جميع الأطراف مع تصالح الضحايا، وحقيقة أن رغباتهم الفردية بالانتقام والثأر لم يعد بالإمكان تحقيقها، فالتعايش لا تحققه النوايا الحسنة، لكن بوجود أطر للاتفاق الأمني والسياسي.

ثالثا - ضرورات بناء السلام المجتمعي:

تمثل عملية البناء في واقع ما بعد الصراعات أشق الجهود التي يمكن أن تبذل وأكثرها أهمية، تنطلق من إرساء أسس مؤسساتية تلعب دورها في تأمين الشرعية اللازمة لممارسة السلطة السياسية، في المجتمعات التي فككتها الصراعات الدينية والعرقية[1]، ويسبق هذا كل خطوات البناء الاقتصادي والتنمية.

ففي عرف الأدبيات السياسية، تمر عملية البناء عبر قناة التعايش والتنافس السلمي بين السلطة الحاكمة وبقية النخب في المجتمع، بحكم الدور الحاسم الذي تلعبه هذه النخب في الضغط على الطبقة الحاكمة، بممارسة الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، يحترم فيه مبدأ التداول على السلطة، سواد منطق دولة القانون واحترام حقوق المواطن الإنسان[2].

ارتبطت ضرورات بناء السلم الأهلي والمجتمعي بالهوية المجتمعية، التي تعبر عن بناء متعدد الأوجه والأبعاد، يتخطى الإيديولوجية ليلج جوهر الشخصية المجتمعية التي محورها الفرد، ويتبع ذلك وعي بلغة، إثنية، تاريخ، دين وأعراف تشكل في مجملها هوية الذات، التي يبدو شاقا أمر التعبير عنها، أو استرداد الضائع منها دون أثمان باهظة تدفع[3].

وتشير الخصوصية المجتمعية إلى الموروثات الاجتماعية والميزات الثقافية التي يتميز بها كل مجتمع، وتمثل هذه المكونات مجتمعة هوية كل مجتمع، فأي تهديد لها أو لبعض مظاهرها يؤدي لإثارة مفهوم "الأمن المجتمعي" (*societal security*)، الذي يمثل أحد القطاعات الأمنية التي ترتبط حسب الباحث البريطاني باري بوزان بالتنمية المستدامة

---

[1] –*Issacharoff, Samuel. "Constitutionalizing democracy in fractured societies"*, ***Journal of International Affairs*** *, Vol 58 , N°01 , Fall 2004 , p. 74.*

[2] – زياني، صالح، بن سعيد، مراد. "الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، (أكتوبر 2015 م)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 57.

[3] –*Zalewski, Marysia and Cynthia Enloe. "Questions about identity in international relations", In: Ken Booth and Steve Smith , Booth, Ken and Smith, Steve ,* ***International relations theory today.****USA: the Pennsylvanian States University Press , 1995 , p. 286.*

لمختلف الأنماط والقوالب التقليدية الأولية للغة والثقافة، الدين والهويات الوطنية والعادات والتقاليد[1]، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول.

فكما أن البقاء قيمة أساسية للأمن الوطني، حيث تضمحل الدولة متى ما فقدت هويتها، فالهوية كذلك نسبة لأمن المجتمعات، التي لا تقوم لها قائمة في غياب أو ضياع هويتها، فهي خزان ذكرياتها وضميرها الجمعي، وإذا كان الأفراد يعرفون بانتمائهم للمجموعة، تتحدد هوية المجتمعات بمضمون الهوية الجماعية نفسها[2].

ولعل أبرز المخاطر تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، إذ أن ارتباط قضايا الهوية، الثقافة والمشروع المجتمعي حاضرا بتأثيرات العولمة، يجعل منها مصدر تهديد حقيقي لمختلف مضامين الأمن من أبعاد الهوية الاجتماعية إلى بروز الهجرة كمسألة أمنية مجتمعية، وانتهاء بتهديد الإرهاب والجريمة المنظمة.

ولما كان الغرب بثقافته واقتصاده السياسي هو الشكل المسيطر في مسيرة العولمة، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة تبناها غير الغربيين، الذين سوف لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية، بل سيصبحون القوى الجديدة المحركة للتاريخ، وبالتالي ستزيد العولمة من احتمال الصدام الحضاري والاحتقان الاجتماعي بين المجموعات، إذ العالم آخذ في التحول إلى رقعة أصغر، ما يرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات الجديدة.

ومما لا شك أن للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل حتى متناقضة، فالاختلافات العرقية، الدينية واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ما هي انعكاس لظروف وعوامل داخلية وخارجية، والتنوع الهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة وخلاقة كما أن يكون قوة مدمرة وعشوائية.

لكن الواضح أن جميعها يطرح تحديات مجتمعية سياسية، عسكرية، اقتصادية وبيئية وخيمة، بحاجة لمقاربة حكم ناجعة وفعالة، تقوم على فلسفة احترم الآخر، في ظل قبول صريح بالعيش وفق منطق بوتقة الانصهار التي تذوب فيها كل الهويات وتفقد تميزها أمام تفوق منطق الوطن والمواطن، حيث تكون المحصلة الدفع بتلك المشكلات نحو الخارج، فتتحول المشكلة من وطنية إلى عابرة للحدود.

[1] -Roe, Paul. ***Ethnic violence and societal security dilemma***.*USA and Canada: Routledge Taylor and Francis group , 2005 , p. 42.*

[2] –*Ibid , p. 43.*

ولعل الأساس الضروري للتقدم في مجتمع يعاني من الهيمنة العرقية والعنف الجماعي، إلى مجتمع أكثر عدلا وإنصافا هو إعادة بناء النظام القانوني، تشجيع المشاركة السياسية لمختلف الأطراف والانتماءات دون إقصاء أو تهميش، في ظل حكومات مستقرة وأمن محلي قار.

وضمن هذا السياق أقرت مختلف المنظمات غير الحكومية والهيئات الوطنية والدولية، مثل هيئة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي ولجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب الأمريكي عدة قوانين تمنع التمييز، وبرامج تحرك إيجابي متعلقة بالنساء ومختلف الأقليات، ما يفضي لتعزيز الأجواء المفضية للتعايش[1].

رابعا - نحو رؤية شاملة للسلام العالمي:

إذا كان ذات الربيع العربي ثمرة تراكمات دفينة ومستديمة، فمن أهم الإشكالات التي قذف بها للسطح قضايا تدعيم فلسفة المواطنة وصيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد، يركز على إصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية، التي تشهد إعادة انبعاث لها مع مفرزاته، حيث يتجاوز مضمونها النهج القانوني الرسمي أو التقليدي مثل الانتقال من نزاع مسلح إلى حالة السلم والانتقال الديمقراطي، من انهيار النظام القانوني إلى إعادة بنائه بالترافق مع إعادة بناء الدولة من خلال[2]:

- كشف الحقيقة وتعويض الضحايا.
- الإصلاح المؤسسي.
- إشاعة الثقافة الديمقراطية والحقوقية.

وهو ما ذهبت إليه أمانة الأمم المتحدة (كوفي عنان) عند معالجتها سياقات "مجتمعات الصراع وما بعد الصراع" بتأكيد ترابط العدالة، السلام والديمقراطية، بدعوى معالجة تركة الماضي وكفالة المساءلة وتحقيق المصالحة[3]، ومن خلال تطوير اطار لمشاريع التعايش، كانت نقطة الانطلاق هي الناس أنفسهم، ففي ظروف الصراعات الداخلية تنجح اتفاقيات السلام أحيانا في إيقاف القتال، لكنها نادرا ما تحقق بناء سلام حقيقي، هذا الأخير ينبغي أن يبنى من أسفل إلى أعلى، حيث ما يوصف حقيقة بالطارئ يعني

---

[1] - أفضالي، أنيله، كوليتون، لورا. بناء التعايش: مسح لمشاريع التعايش في مناطق النزاعات العرقية، مرجع سابق، ص 32.

[2] - بلقزيز، عبد الإله وآخرون. الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2013 م)، ص ص 164-165.

[3] - المرجع نفسه، ص 172.

بالضرورة مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان، ومعالجة بشكل منتظم العلاقات المدمرة بين الناس الذين يقفون على طريق الصراع.

وقد حدد كلايد كلاكهوهن (*Kluckhohn*) أحد دارسي علم الإنسان في الولايات المتحدة "أن المشكلة المركزية التي تواجه السلام العالمي هي مشكلة تقليص الدوافع العدائية والسيطرة عليها"[1]، بينما يعتقد ج. كوهن أحد علماء النفس بإمكانية دعم قضية السلام من خلال استبدال الرجال بالنساء في حكم الشعوب انتهت إلى أن السلام لا يعني غياب الحرب، العنف والظروف المحرضة، إن على المستويات الوطنية وحتى العالمية، بل أكثر من ذلك سواد نوع من العدالة الاقتصادية والاجتماعية[2]، هذه العدالة تنطلق في المقام الأول من تلافي النظرة النمطية لعدم المساواة بين الجنسين كإحدى محددات انعدام الأمن، نحو الترويج للطرح الجديد عالميا في لعب المرأة لدورها في الوقاية من الحروب والصراعات وبناء عالم يؤمه السلم، الأمن والتنمية، وما يؤهلها للعب ذات الدور هو طبيعتها كأنثى ميالة للسلام وبناء المقاربات الإيجابية، أكثر من العنف والمجابهة، وبالتالي العمل جار للاستثمار في هذه المقاربة مع إمعانها في التفاؤلية.

وفي الغالب يؤكد علماء السلوك على أنه لو كان البشر أو المجتمعات على قدر كاف من العقلانية والتكيف لتحقق السلام[3]، فللحيلولة دون فشل السلام العالمي يجب إقامته على أساس من تضامن الجنس البشري فكريا وأخلاقيا، وعلى رؤية مشتركة للقيم، وهي رؤية لا يمكن خلقها إلا بتنمية الاستشراف العقلاني والعلمي العالمي للحياة ومشكلاتها في عقول كل الشعوب.

وعليه بدت العبرة مما سبق طرحه، في تسليط الضوء على الطرق الخلاقة لتعزيز التعايش، في مختلف الميادين، فمع اختلاف السياقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للنزاعات من إقليم لآخر، غير أن استعادة الثقة، يمكن أن يخلق القبول للآخر في هذه المجتمعات، مهما اختلف في ولاءاته الدينية، العرقية والإثنية والطائفية، ويهيئ الأرضية لبناء السلام رغم صعوبة العملية وتعقيداتها، ويؤكد في هذا الاطار لورنس فرانك على أن "السلام ينبثق من المعرفة"[4]، في دعوة لجعل المعرفة طريقا موصلا لتسامح أكبر، فالمعارف

[1] – والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، مرجع سابق، ص 104.

[2] –*Tickner, J.Ann.* ***Gender in international relations: Feminist perspectives on achieving global security.*** *New York: Colombia university press, 1992 , p 24.*

[3] – والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، مرجع سابق، ص 141.

[4] – المرجع نفسه، ص 113.

المكتسبة من دراسة الثقافات المختلفة يمكن توظيفها في بناء مجتمع يحتضن الجميع، يرفض منطق الحرب وينظر لها على أساس مؤسسة اجتماعية غير مقبولة، ما يمثل خطوة جبارة للمضي قدما في إعادة الإعمار السياسي، الاقتصادي والثقافي للمجتمعات.

خاتمة:

ضمن كل تصور من تصورات الفكر الإنساني بشكل عام والعلاقات الدولية على نحو خاص هناك تفاؤليون وتشاؤميون، يتفقون على تفسير الأسباب ويختلفون حول ما يمكن فعله تجاهها، كما يتقاطعون مع مقولة أن فهم تكرار الحرب يتطلب أولا النظر إلى طبيعة الإنسان وسلوكه، حيث لا يمكن الوصول إلى علاقة مستدامة إلا عندما يقوم الإنسان بمصالحة تاريخه وإدراك خلافاته الحالية، مع الاتفاق على رؤية للمستقبل حفاظا على العلاقة الإنسانية التي لا بديل عنها، كما بات ينظر للعمل التعايشي على أنه أداة لتسهيل عقد وفاق بين القاعدة والقمة واتفاق بصفقتين أمنية وأخرى سياسية للمضي قدما في عملية البناء المجتمعي، بعد أن يضع العنف المسلح أوزاره.

وفق هذا المنطلق يشكل الإنسان حجر الزاوية في عملية البناء والهدم التي تستهدف المجتمعات، تحديدا التي خرجت لتوها من صراعات، فما بالك إن كان المجتمع غير منسجم عرقيا أو هوياتيا، إذ يضاعف تحديات التعايش والقبول ومصاعبه، لذلك كان الاستثمار الناجح في الإنسان المقاربة الفعالة لتحقيق القبول المجتمعي وإرساء قواعد السلم المجتمعي والدولي معا.

اعتمادا على ما سبق فقد توصلت الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج نسوق بعضها على النحو التالي:

- رغم الشر المتأصل في النفس البشرية أو في سلوكها غير اللائق، فإن الصلاح الفردي لو أمكن تعميمه وجعله عالميا فسوف يوصلنا إلى السلام، الذي لا زال ينظر له البعض كهدف وحلم طوباوي.
- زيادة التفاهم بين الشعوب يفضي إلى رفع وتيرة السلام، كما أن تحسن تكيف الأفراد الاجتماعي عبر الحد من مشاعر الإحباط وانعدام الأمن لديهم من شأنه أن يحد من احتمال النزوع نحو الحرب وبالتالي تلافي وقوعها.
- بدلا من الحديث عن الحد من التنوع، علينا أن نسعى لتفهم أسباب التنوع وقيمته، فالتنوع يجعل من العالم مكانا أفضل وأكثر متعة للعيش، فهو قادر لأن يكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، كما أن يكون قوة مدمرة وعشوائية.

- العمل على تعزيز التعايش كبعد حيوي في الممارسة والنظرية الإنسانية بعد انتهاء النزاع الشديد، بهدف تحريك المجتمع بعيدا عن ثقافة الإحباط والعنف ونحو ثقافة سلمية إيجابية وبناءة.
- المساهمة في إدراك الوجه الإنساني لكل شخص، والعمل على المساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها الأفراد والجماعات المختلفة، إغناء للتجربة الإنسانية وتمتينا لحس الترابط العابر للحدود والأوطان، في عالم وزمن انهارت فيه كل الفواصل والحدود.

وفي بيان للأسئلة التي أثارها البحث وحاجتها إلى إجابات عن طريق مزيد من البحوث نسجل بعض التوصيات، التي لم يتسع أفق البحث لإعطائها حقها من التحليل والنقاش، من قبيل:

- النظر للمناطق التي تشهد احترابا على الصعيد الدولي بمنطق ازدواجية المعايير في السياسة الدولية نفسها، من مأساة مسلمي البوسنة والهرسك إلى القضية الفلسطينية لم يحرك العالم/الغرب ساكنا، بينما اهتزت الأرض بعد أحداث 11 سبتمبر لإنقاذ الإنسان الغربي، فضحاياهم ليسوا كضحايانا وهذه مشكلة كبرى.
- حقيقة أن المنطقة العربية لازالت بعيدة كل البعد عن الاستثمار في الإنسان، ثروة الأمم الحقيقية في زمن ولت فيه الوفرة الريعية.